

فياض كشخص ليس المشكلة، لكن «الفياضية» كبرنامج ليست الحل للأزمة السياسية في فلسطين

ناثان ج. براون

تعلّم صانعو السياسة الأميركيون عبر التجربة الصعبة في العراق وأفغانستان تكاليف الادعاء بأن المؤسسات القوية والعملية السياسية القابلة للحياة آخذة في الظهور. ففي كلتا الحالتين، كانت أحياناً صلة المؤسسات والعمليات التي يجري بناؤها فعلاً بالسياسة، ففضاضة للغاية على أرض الواقع. كما تعلّم قادة الولايات المتحدة أخطاء الاعتماد بشكل كبير على المحاورين المحليين الجذابين والتعامل معهم كبديل حقيقي للتنمية المؤسسية والعمليات السياسية المتجذرة.

لكن يتم تناسي هذه الدروس في فلسطين. فالاعتماد على «الفياضية» وحدها - برنامج رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض لبناء دولة فلسطينية على الرغم من الاحتلال والانقسام الداخلي -، يُحتمل أن يؤدي إلى الفشل وخيبة الأمل. إذ يُمكن للإدارة التكنوقراطية أن تُبقي المؤسسات الفلسطينية قيد العمل، لا بل قد تُحسّن أداءها بوسائل محدودة، إلا أنها حتى لا تدعي تقديم حل للمشاكل الأعمق التي تعاني منها الحياة السياسية الفلسطينية، المتمثلة بالانقسام والقمع والاحتلال والعزلة والفساد المؤسسي واسع المدى.

باختصار، الفياضية قد تبقى في موقع المسؤولية والقيادة لفترة قصيرة، لكنها لن تُحقق بما يعد به مؤيدوها. فمن خلال التظاهر بأن الفياضية، إلى جانب الدبلوماسية الإسرائيلية - الفلسطينية، تُؤمّن قيام دولة، فإن صانعي السياسات يضمنون في الواقع أن الاتجاهات السلبية التي يتجاهلون، سوف تواجههم حين يكونون أقل استعداداً لها. هذا لا يعني أن يتخلى فياض عن الجهود التي يبذل، أو أن الدعم الدولي لحكومته وبرنامجها ينبغي أن يتوقف. لكن الاعتماد على الفياضية وحدها لمواجهة التحديات في فلسطين سيقود على الأرجح إلى الفشل وخيبة الأمل.

هذه كانت حصيلة دراسة نشرتها قبل شهرين وجذبت اهتماماً كبيراً، كما ضربت على وتر حساس لدى أنصار الفياضية. وهذا أمر مفهوم. فالدعم السياسي والمالي على المحك؛ والتشكيك في البرنامج في الوقت الذي يستقطب فيه تغطية صحافية متعاطفة، قد يلحق به ضرراً في الواقع. ولكن، وبالتحديد لأن الكثير على المحك، يتعيّن علينا أن نكون حذرين وواقعيين في فهم ما يمكن وما لا يمكن أن تحققه الفياضية. جهود فياض ينبغي أن تتواصل لاستقطاب المساعدة الدولية، لكن ينبغي ألا تستخدم كذريعة، كما هي الآن، لتأجيل وتجاهل القضايا السياسية الصعبة. فقد حان وقت التصدي للأزمة العميقة في

لقد تلقيت مروحة واسعة من الأسئلة والانتقادات حول الدراسة، بعضها يعكس القلق من التبعات السياسية لتحليلي. من السهل أن نتعاطف مع أولئك الذين شعروا بالإحباط، ومن المعقول الرد على بعض الأسئلة والانتقادات على أمل المساهمة في فهم أكثر حجة ودقة للواقع السياسي الحالي:

أليس بناء الدولة المحدود أفضل ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف التي لا تطاق التي يواجهها فياض؟ ومن ثم هل ينبغي أن يتم انتقاد الفياضية بسبب الظروف التي تعمل فيها؟

يعمل فياض بالفعل في ظل ظروف لا تطاق. مثل هذه الملاحظة يمكن أن تولد التعاطف معه كفرد (لواقع أن كل الإشارات إلى مزايا فياض الشخصية في دراستي السابقة كانت إيجابية أو محايدة؛ فشخصيته ميزة لا مشكلة). لكن النظر إلى القضايا من خلال عدسة فرد واحد - واستخدام فضائله كبديل لسياسة قابلة للحياة - هو بالتحديد المشكلة القائمة مع النهج الحالي الذي يقوم إما على فهم سطحي أو احتقار عميق للحياة السياسية الفلسطينية.

في السنوات الثلاث التي مضت منذ انفصال الضفة الغربية وغزة، كانت معظم الاتجاهات الخاصة بالحياة السياسية الفلسطينية وصنع السلام سلبية. فحركة حماس باتت أكثر تجذراً؛ فيما حركة فتح تعيش حالة أعمق من الفوضى. ثم ان المجتمع الفلسطيني يصدمني بتميزه باليأس أكثر بكثير من الاستجابة البهيجة لبرامج فياض.

إن إنجازات فياض، مثل فضائله، حقيقية. فقد حسن الإدارة العامة، وتحرك بهدوء في المناطق التي تخضع إلى السيطرة الأمنية الإسرائيلية المباشرة، ونظم دعماً دبلوماسياً ومالياً دولياً مثيراً للإعجاب. بيد أن الضرر السياسي الحقيقي يبرز عندما تعامل تلك الإنجازات لا باعتبارها وسيلة للإبقاء على الحياة السياسية الفلسطينية قيد الحياة، بل كعلاج للأمراض الأساسية. والحال أنه لن يكون التعامل مع قضايا حماس وغزة والاستبداد والفساد السياسي أسهل إذا دققنا بنتائج الاتجاهات الحالية بعد سنة أو سنتين.

في غضون ذلك، مجلس الوزراء الفلسطيني مُقيد للغاية في مجال التحسينات التي يمكن أن يقدمها. وبالصدفة فإن أحدث مجموعة من الوعود http://www.miftah.org/Doc/Reports/2010/Second_year_of_the_government_program_English.pdf، في برنامج السنة المقبلة من «بناء الدولة» تُركّز على وجه التحديد على المجالين اللذين جرى تحليلهما في دراستي: الإصلاح القانوني والتعليم. فقد بينت كم كانت التحسينات التي تم إنجازها في هذين المجالين محدودة وتقنية (مع بعض جوانب التدهور في المجالين كذلك)، ولماذا سيكون من الصعب تجاوزها.

بصفة عامة، الفياضية تواجه مشكلتين هيكليتين عميقتين. الأولى، أن ما يمكن أن تنجزه محدود بطبيعته في السياق السياسي السلطوي الذي تعمل في إطاره. فعندما عملت الديمقراطية الفلسطينية، على رغم اشكالياتها، مع برلمان منتخب من العام 1996 وحتى العام 2006، وضع نواب يتمتعون بصلاحيات برلمانية مجموعة كاملة من القوانين ومكنوا عدداً من المؤسسات. الفياضية قد تُنقد أجزاء من ذلك المشروع، لكن لا يمكنها توسيعه كثيراً. وعلى سبيل المثال، وضع المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخب في العام 1996 مسودة قانون جنائي شامل، لكنه لم يكمل هذا العمل. والآن أظهرت الحكومتان الفلسطينيتان، حكومة قطاع غزة وحكومة رام الله، قدراً من الاهتمام في إحياء القانون الشامل رغبة منهما في تدعيم جهودهما المنفصلة لبناء الدولة. لكن أيّاً منهما لا تستطيع أن تفعل ذلك بطريقة شرعية، لأنها لا تمتلك أكثر من عملية تشريعية خاصة بها (ومشكوك فيها من الناحية القانونية). وقد كانت حكومة فياض قادرة على التعاطي مع الإنجازات القانونية والمؤسسية للفتترات السابقة، لكنها تفتقر ببساطة إلى الأدوات والشرعية اللازمة للقيام بأي جهود شاملة.

ثانياً، المؤسسات التي يمكن لفياض المحافظة عليها إدارية تماماً بطبيعتها. إذ تعمل مؤسسة النقد بشكل مؤثر، وتُشرف على النظام المصرفي الذي نجا من عواصف لا حصر لها. ويمكن لوزارة التربية والتعليم مواصلة إجراء الامتحانات للطلاب كل سنة، في خضم الاضطراب السياسي والفوضى. كما يمكنها التعاطي مع المناهج الدراسية التي وضعت في التسعينيات - على

الرغم من أن القيام بتغييرات كثيرة ينطوي على خطر تعزيز الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة (لأن نظام التعليم في غزة تحت سيطرة حماس).

هذه الانجازات ليست بسيطة، وأنا لا أقلل من شأنها. لكن عندما ينتقل التركيز إلى السياق السياسي الأوسع (الانتخابات والأحزاب السياسية) أو المجتمع (المنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية)، فإن فياض وببساطة لا يمتلك أدوات تحت تصرفه لوقف أو حتى إبطاء التخثر الذي يندثر بالخطر.

هل من المهم حقاً أن فياض يُحسّن المؤسسات القائمة فقط، بدلاً من بناء مؤسسات جديدة؟

لا حقاً. لكن فهم تاريخ تطور المؤسسات الفلسطينية يمكن أن يساعدنا على إظهار العلل الحالية والمسار المحتمل بدقة أكبر.

*معظم التقدم المؤسسي تحقق بعملية سياسية فوضوية
تتضمن عناصر ديموقراطية حقيقية، أكثر مما تم
إحرازه مع النهج التكنوقراطي والسلطوي البحث
الراهن.*

منذ تشكيل حكومة فياض في العام 2007، تم بناء عدد قليل جداً من المؤسسات الجديدة، كما أشرت في الدراسة الأخيرة. لكن طبيعة المؤسسات الفلسطينية السابقة لم تكن بكل بساطة مصدر تشاؤمي في شأن الفياضية أو انتقادي للاعتماد الدولي على الفياضية. بدلاً من ذلك ادّعت أن نظرة أوسع وأبعد مدى على المؤسسات الفلسطينية ومسارها لا يُقدّم ببساطة صورة مُشرقة. فبينما

تم إحراز تقدم محدود في بعض المؤسسات، تعرّضت مؤسسات أخرى إلى تهقير صارخ. كان الهدف من المقارنة التي عقدتها مع التسعينيات هو إظهار كيف تم إحراز المزيد من التقدم المؤسسي نتيجة لعملية سياسية فوضوية بعناصر ديموقراطية حقيقية، أكثر مما تم إحرازه مع النهج التكنوقراطي والسلطوي البحث.

فقد شهد عقد التسعينيات إنشاء الوزارات ووضع القوانين الشاملة والمناهج الدراسية الجديدة، وتصميم الإجراءات، وعقد الانتخابات، وكتابة اللوائح. وبحلول أواخر التسعينيات، كانت هناك مؤشرات متزايدة على الكفاءة، والمشاركة من جانب الجماعات المدنية، والشفافية. كان ثمة ثغرات عميقة من قبيل عدم الاهتمام الدولي، والشكوك الرئاسية، والازدراء الإسرائيلي، والتركيز المُفرط من قبل جميع الحكومات تقريباً (الإسرائيلية والفلسطينية والأميركية) على الأمن.

في الدراسة السابقة، ركّزت على مجالات التطوير المؤسسي التي أنا من أكثر الناس دراية بها (استناداً إلى خمسة عشر عاماً من البحوث المتقطعة عن الحياة السياسية الفلسطينية)، وقد قارنت بين «بناء الدولة» في السنوات القليلة الماضية – وهي عملية نقيضة للسياسة، وسلطوية ومحدودة، وبين تلك التي جرت خلال فترة أوسلو، عندما تم بناء المؤسسات الحقيقية. كانت العملية السابقة فوضوية، وغير متسقة، ومثيرة للجدل للغاية، حيث تم مقاومة أجزاء كبيرة منها من قبل الزعيم الفلسطيني عرفات آنذاك، وتقويضها في بعض الأحيان من جانب المجتمع الدولي. لكنها كانت مع ذلك عملية سياسية حقيقية، ولذلك كانت عميقة الجذور في المجتمع أكثر من الجهود التطهيرية والتكنوقراطية الحالية.

وفي الواقع، يتم اليوم تكرار واحد من عيوب الجهود السابقة في ظل ضغوط دولية، ويتمثل بالتركيز على الأمن بطريقة قوّضت سيادة القانون وشرعية النظام.

هل من الدقة القول إن الفياضية تقتصر فقط على رام الله؟ أليس أكثر عدلاً أن نعترف بأن فياض يسعى إلى تغطية كامل الضفة الغربية؟

كلتا العبارتين صحيحتان إلى حد كبير. فالفياضية أكثر فعالية في رام الله. لكن حكومة فياض تحاول بكد توسيع انتشارها.

هذا الجهد يستحق التسجيل، وربما الدعم، لكنه محدود بطبيعته.

ليس ثمة شك في أن فياض وحكومته أطلقا عدداً كبيراً من المشاريع المحلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وقد أشرت في دراستي السابقة كيف كان يمكن رؤية فياض شخصياً خارج المدن الكبرى، وكما كان هذا يُمثل تحولاً عن سلوك المسؤولين السابقين.

ويمكن أيضاً جعل هذه النقطة أشمل: فقد وضع فياض مسألة ولاية السلطة الفلسطينية على المنطقة (ج) مرة أخرى على طاولة المفاوضات، وهو ما يعتبر إنجازاً سياسياً رائعاً. إذ كانت اتفاقات أوسلو قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق. المنطقة (ج) - كبيرة المساحة لكنها قليلة السكان - كثيراً ما يشار إليها على أنها تعمل تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وليس من المفترض أن يكون ذلك هو الحال. كان الفلسطينيون في المنطقة (ج) يحكمون من قبل المؤسسات المدنية الفلسطينية، لكن الأمن وبعض المجالات الأخرى كانت تحت السيطرة الإسرائيلية. وبعبارة أخرى، كان تلاميذ المدارس الفلسطينية في المنطقة (ج) يتعلمون في مدارس فلسطينية يديرها النظام التعليمي التابع للسلطة الفلسطينية، لكن لا يمكن أن تعمل الشرطة الفلسطينية هناك. (وكان من المفترض أيضاً أن يتقلص حجم المنطقة ج، ولكن هذه العملية توقفت أكثر من عشر سنوات). هذا الترتيب لم يعمل بشكل جيد حتى عندما كانت عملية أوسلو في ذروتها، ومنذ بداية الانتفاضة الفلسطينية عانت عمليات السلطة الفلسطينية في المنطقة (ج) من الفساد والإهمال. ويسعى فياض إلى تغيير ذلك.

ولكن، كما هو الحال مع الفياضية عموماً، يمكن أن تكون الاندفاع الجديدة في المنطقة (ج) جديرة بالشأن، لكن لا يمكن أن ينظر إليها على أنها تعادل بناء الدولة. فهي، أولاً، محدودة بسبب الاحتلال؛ وكما لاحظ آخرون، فإن «سيطرة إسرائيل على المنطقة (ج) لا تزال من دون عائق» <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/the-west-bank-illusion-1.305881>. ثانياً، قد تبني الفياضية مباني مدرسية جديدة والمزيد من الآبار، لكن لا يمكنها توفير حياة سياسية أفضل: إذ ألغيت الانتخابات المحلية في وقت سابق من هذا العام من قبل مجلس وزراء فياض نفسه الذي يعد بتحسين الخدمات.

إذا كانت البرامج تحظى بشعبية لدى الشعب الفلسطيني، ألا يجعل ذلك الفياضية ديمقراطية؟

كلا. فهذا الادعاء يستند إلى سوء فهم استطلاعات الرأي بصفة عامة، ونتائج الانتخابات الفلسطينية.

لقد ازدادت استطلاعات الرأي السياسية الفلسطينية تطوراً وهي تُوفّر معلومات قيّمة، لكنها تُمثّل مقياساً واحداً (ومتقلباً في بعض الأحيان) للديناميكيات السياسية. وفي الوقت الحالي، الرأي العام الفلسطيني لم يتحد حول أي بطل (ويقدم أدلة تشير إلى تزايد الاعتراض السياسي)، لكن لا جدال في أن مكانة فياض ارتفعت. وعلى العموم، فإنه يعامل بقدر أكثر قليلاً من الاحترام محلياً، وهو اكتشف صوتاً سياسياً له.

ثمة حاجة ماسة إلى تكملة السياسات الراهنة وإلى وقف الادعاء غير المقنع بأنها كافية في حد ذاتها للتحرك في اتجاه التوصل إلى حل.

مشكلة الاعتماد على استطلاعات الرأي واضحة: فالشعبية في استطلاعات الرأي يمكن أن تكون سريعة الزوال، وهي بالتأكيد لا تُوفّر تفويضاً، ويمكن أن تتبخر في نفضة من زلة أو أزمة. ومن المؤكد أنها لا تُترجم إلى مؤسسة أو مشروع لبناء الدولة. كما تحجب استطلاعات الرأي المشكلة

الكامنة المتمثلة في عدم وجود قاعدة سياسية منظمة لمشروع فياض التكنوقراطي.

العلاقة بين الانتخابات وبناء المؤسسات يُمكن أن تُلاحظ بشكل أفضل من خلال الإشارة إلى إخفاق الانتخابات المحلية. فقد ألغيت هذه الانتخابات فجأة في وقت سابق من هذا العام، عندما أثبتت فتح أنها غير مُنظمة بحيث طلبت من الرئيس عباس

إعطاء أوامر لحكومة فياض بإلغاء الدعوة التي أصدرتها في وقت سابق. وإذا ما ترجمت المكاة في استطلاعات الرأي إلى قوة مؤسسية، فكيف تم تخويف رئيس الوزراء وحكومته بهذه السهولة؟ وعلى أي حال، حتى لو لم يتم إلغاء الانتخابات، فما كان ليفوز أحد من الفياضيين، لأن أيًا منهم لم يكن حتى مرشحاً.

إذا لم تكن الفياضية تبني دولة، فما البديل؟

حوت دراستي السابقة على الكثير عن التشخيص والقليل عن العلاج، وهذا لأنه ليس ثمة بديل سهل للسياسة الحالية. وفي الواقع، لا أود تقديم أي اقتراحات حول السياسة العامة كبديل بالمعنى الحرفي: إذ ليس ثمة سبب للتخلي عن السياسات الحالية. ولكن هناك حاجة ماسة لتكاملتها، ووقف الادعاء غير المنع بأنها كافية في حد ذاتها للتحرك في اتجاه التوصل إلى حل.

بشكل أكثر تحديداً، أنا لا أقترح أن يتم التخلي عن الفياضية (على الرغم من أنه ينبغي إعادة النظر فوراً في الممارسات الاستبدادية الأكثر وضوحاً مثل الاعتقالات غير القانونية وعمليات التطهير السياسية المتبعة في الضفة الغربية، بسبب تكاليفها السياسية المرتفعة). كما لا أرى أن يتم التخلي عن الدعم الغربي لبناء المؤسسات الفلسطينية. والواقع أن الاهتمام الأميركي المفاجئ ورفيع المستوى بتفاصيل تطوير المؤسسات الفلسطينية يشكل خروجاً باعثاً على السرور عن سنوات كلينتون (عندما كان هناك عدم اكتراث ملحوظ في المستويات العليا) وسنوات بوش (عندما قدم كبار القادة دعماً لفظياً قوياً ولكن عملياً لم يقدموا أي دعم عملي خارج قطاع الأمن).

ثمة مجموعة متنوعة من المقاربات المتاحة. فقد رسمت زميلتي في مؤسسة كارنيغي ميشيل دن مقاربة تجمع بين الدبلوماسية

الإسرائيلية - الفلسطينية والاهتمام بالحياة

السياسية الفلسطينية ([http://carnegieendow-](http://carnegieendow-ment.org/files/palestine_politics.pdf)

[ment.org/files/palestine_politics.pdf](http://carnegieendow-ment.org/files/palestine_politics.pdf)).

وقبل عام ونصف العام، عرّضت اقتراحاً أكثر

راديكالية ينطوي على تأجيل دبلوماسية إنهاء

الصراع، لكنه دعا أيضاً إلى إيلاء اهتمام أكبر

إعادة النظر بالحياة السياسية الفلسطينية أمر حيوي

في أي محاولة لحل أو حتى إدارة الصراع.

لواقع السياسي الفلسطيني (http://carnegieendowment.org/files/palestine_israel_planB.pdf). ما نشترك فيه هو

الاعتقاد بأن إحياء الحياة السياسية الفلسطينية أمر حيوي لأي محاولة لحل أو حتى لإدارة الصراع. المقاربة الموجودة القائمة

على افتراض أنه يمكن التفاوض على اتفاق شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبعد ذلك يستخدم كوسيلة لإقضاء

حماس عن السيطرة على غزة، غير مُحتملة. ومع ذلك، فقد كانت هي الأساس في سياسة الولايات المتحدة منذ العام 2007

وقامت المصادقة عليها من جانب فياض.

لم يتم عرض أي آلية علناً لإعادة توحيد السلطة الفلسطينية سوى الانتخابات، التي تبدو مُستبعدة جداً في ضوء الظروف

الراهنة. أنصار الفياضية الذين ينتقدون التصرفات غير الديمقراطية لحركة حماس (مستندين إلى الحجة المعقولة بأنها

استولت على السلطة في قطاع غزة ومنعت عمل اللجنة الانتخابية) لا يوضحون لماذا يعتقدون أنه يمكن إقناع حماس أو

إرغامها على السماح بإجراء استفتاء أو انتخابات وطنية. تصرفات حكومة رام الله (التي أظهرت القليل من الاحترام لنتائج

انتخابات العام 2006، واستولت على سلطات دستورية من الواضح أنها لا تملكها، وأصدرت مرسوم قانون انتخابي يمنع

حماس من خوض الانتخابات، وألغت الانتخابات المحلية لأسباب خادعة) بالكاد تمنحها أفضلية ديمقراطية.

لكن، إذا ما كانت المقاربة الحالية غير فعالة، فليس من الواضح أن أي حل سريع سوف ينجح. لا بد من الاعتراف بصراحة أن

الاهتمام بالمصالحة الفلسطينية ربما يجعل التقدم في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين مستحيلاً في الوقت الحاضر.

فالمقاربة التي تأخذ الحياة السياسية الفلسطينية على محمل الجد، وتُعطي الأولوية لمسألتي غزة وحماس بدل تأجيلهما

ستكون صعبة في تصميمها، وغير مؤكدة في فعاليتها، ومكروهة في آثارها، وبطيئة بالضرورة في التقدم الذي تحرزه. لكنها، على الأقل، ستلتمس واقع اليوم بدل التظاهر بأن ظروف التسعينيات - عملية سلام قابلة للحياة ونظام سياسي فلسطيني يبرز إلى الوجود ببطء - لا تزال متوفرة.

إذا كانت الفياضية محدودة بما يمكن أن تنجزه، فلماذا جلبت الكثير من الدعم؟ هل للجهات الدولية الداعمة لها تقدير كاف للحقائق على أرض الواقع؟

معظم المراقبين القريبين من أرض الواقع، حتى أولئك الذين يحترمون فياض شخصياً مثلي، يراقبون عن كثب ما قام به برنامجه وما يستطيع تحقيقه. وبينما ركزت أنا على القانون والتعليم، فإن أولئك الذين لديهم خبرات في المجالات الأخرى يُقدّمون نتائج مماثلة لتلك التي توصلت إليها.

في المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، يشير العديد من المراقبين إلى أن حكومة فياض أشرفت على معدلات نمو جيدة، لكنهم يشيرون إلى وجود مشاكل هيكلية عميقة (الاعتماد على المساعدات الخارجية، مواصلة فرض قيود على التنقل، والهشاشة السياسية العامة) والتي تشير بصورة جماعية إلى أننا نشهد انتعاشاً جزئياً بدلاً من ازدهار التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل. على سبيل المثال، أشار تقرير صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، http://www.unctad.org/en/docs/tdb57d4_en.pdf، التالي:

واصل اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة أداءه بأقل بكثير من قدرته في العام 2009. كانت هناك علامات على حدوث تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المؤشرات، ولكن ثمة حاجة لأن تُفسر هذه العلامات بحذر في ضوء السياق الأوسع. إذ استمرت تجزئة الأراضي، وعدم المساواة والاختلاف في الرعاية وفي النمو، وتعمق الاعتماد على المعونة، فيما انكمش الوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية. واستمرت عرقلة الاستثمارات الخاصة بسبب القيود المفروضة على الحركة وخطر فرض قيود جديدة في أي لحظة.

وبالمثل، فإن مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) تُركّز على قطاع الأمن وتُقدّم تحذيراً يتسم بالاحترام:

لقد تم بناء نجاح أجندة الإصلاح الذي لا يمكن إنكاره، في جزء منه، على التعب واليأس الشعبي، وهو الشعور بأن الوضع قد تدهور بحيث بات الشعب الفلسطيني مستعداً لتحمل الكثير من أجل الاستقرار، بما في ذلك التعاون الأمني مع عدوه. مع ذلك، وفيما يعود الوضع إلى طبيعته مع مرور الوقت، فإن في وسع الفلسطينيين أن يظهروا قدراً أقل من التحمل. فلو انهارت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين - ومعها أي أمل باق للتوصل إلى اتفاق - فقد تجد قوات الأمن الفلسطينية صعوبة في الحفاظ على وضعها الحالي.

بنيت أجندة الإصلاح أيضاً على الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي ساعد، في المدى القصير، على تعزيز التعاون بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن كثافة ونطاق الحملة ضد حماس، يحمل الكثير من العواقب الهامة. فقد قوّضت أجندة الإصلاح ادعاء السلطة الفلسطينية بأنها هي السلطة الوطنية الحقيقية، وأضعفت تفويض الرئيس عباس بالتحدث باسم جميع الفلسطينيين وقوّضت احتمالات المصالحة، وبالتالي عقّدت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية وعززت حوافز حماس لتعطيلها. وعلى المدى الأبعد، فإن الانقسام مع حماس وعدم احترام القواعد الديمقراطية، على سبيل المثال، لا يتفق مع ظهور حركة وطنية قوية ونموذجية وشرعية يعتمد عليها الفلسطينيون، ولكن أيضاً الإسرائيليون، لتحقيق، والمحافظة على، اتفاق سلام تاريخي.

مع ذلك، إذا كان المحللون وأولئك المتواجدين على أرض الواقع يعترفون بحدود الفياضية، فثمة العديد من الذين استثمروا كثيراً في نجاحها (وأيضاً العديد من الذين استثمروا في فشلها) إلى درجة أنهم لا يميلون إلى قراءة الواقع إلا من خلال عدسات رغباتهم. الذين رحبوا بدراساتي بحرارة لأسبابهم السياسية الخاصة تراوحوا بين

مدونات المستوطنين في الضفة الغربية، http://myrightword.blogspot.com/2010/07/just_opposite.html، وبين صحيفة يومية فلسطينية موالية لحركة حماس في غزة، <http://www.felesteen.ps/printoutpages/sectionsprintout.php?nid=8794>، على الرغم من أن الأخيرة لم تعثر على مساحة في خلاصتها لوصفي لحماس باعتبارها حركة «شرسة». ومن جهة أخرى، فقد رفضها فياض نفسه بوصفها «صبيانية»¹. http://www.thewash-ingtonnote.com/archives/2010/08/build_build_des

أحدثت الدراسة نمطاً مماثلاً من ردود الفعل ممن هم في مناصب رسمية في الولايات المتحدة وأوروبا وفلسطين (نقل الكثير منها لي بشكل غير مباشر). وبصفة عامة، خلص المحللون والمسؤولون والمراقبون من ذوي المستوى المتوسط في جميع المواقع الثلاثة إلى استنتاجات مشابهة لاستنتاجاتي. ولكن من هم في مستويات أعلى، وخاصة أولئك الذين استثمروا أكثر في السياسات الحالية، استجابوا على نحو سلبي أكثر واعتبروا الدراسة مضرّة من الناحية السياسية. وحقيقة أنهم أعلموا بالورقة بأي حال ربما تُمثّل دليلاً على القلق العميق إزاء اتجاه السياسة في المراتب الوسطى والدنيا.

حاشية

1 بطبيعة الحال، من المشروع تماماً أن يتم التشكيك في صحة أي بحث. ولكن في لهجة قاسية على نحو غير معهود، يبدو أن فياض يستند في جزء من انتقاداته على عدم الكشف عن المصادر: «لقد تحدثت إلى أشخاص. من هم هؤلاء الأشخاص؟ وأود أن أعرف كم عدد الأشخاص الذين تحدث إليهم». يمكنني الإجابة عن سؤال حول الأساليب ولكن ليس حول الأسماء، ومن دون ضمان عدم الكشف عن هويته، لن يتحدث أحد بصراحة، وسيصح البحث مستحيلاً.

ناثان ج. براون باحث أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن. ركزت أعماله السابقة على السياسات الفلسطينية، وحكم القانون والحكم الدستوري في العالم العربي.

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤسسة خاصة غير ربحية مكرّسة لترقية التعاون بين الدول وتعزيز المشاركة الدولية الفعالة للولايات المتحدة. كارنيغي التي تأسست في العام 1910، هي مؤسسة غير حزبية ومكرّسة لتحقيق نتائج عملية.